الإثبات
في المواد
المدنية والتجارية

الجزء الثاني

القرائن - اليمين الحاسمة - أدلة الإثبات - الادعاء بالتزوير
دعوى صحة التوقيع - خبرة - المهنية

المستشار

أنور طلبة

رئيس محكمة الاستئناف

طبعة منقحة ٢٠١١

الإثبات

في المواد

المدنية والتجارية

الجزء الثاني

القرائن - اليمين الحاسمة - أدلة الإثبات - الادعاء بالتزوير

دعوى صحة التوقيع - خبرة - الجحية

المستشار

أنور طلبة

رئيس محكمة الاستئناف

طبعة منقحة ٢٠١١

تقديم

تمكنت بعون الله وتوفيقه، من إصدار المطول في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية في عشرة أجزاء، ثم المطول في شرح القانون المدني في خمسة عشر جزءًا، وعلى ذات النهج، تناولت شرح قانون الإثبات استكمالاً لتلك المنظومة وتغطية لكافة المنازعات المدنية فيما يتعلق بموضوعها والإجراءات التي يتطلبها القانون لطرحها على القضاء وكل ما يعترض الخصومة فيما وما تتطلبه من إجراءات لإثبات الحق المطالب به وحجية ما يصدر فيها من أحكام.

وقد تناولت الإثبات بوجه عام موضحًا عبء الإثبات والتحقيق والاستجواب والحالات التي يجوز فيها للحكم بإلزام الخصم بتقديم ورقة تحت يده والشروط اللازمة لذلك، ثم ضم الأوراق وإنكار التوقيع والدفع بالجهالة والطعن بالتزوير والمعاينة والعدول عن إجراءات الإثبات وسقوط حكم الإثبات، والكتابة والبينة والإقرار والقرائن واليمين الحاسمة والخبرة والحجية. وذلك في المسائل المدنية والتجارية والأحوال الشخصية، توحيداً لبحث هذه المسائل وجمعها في مؤلف واحد.

كما تناولت التوقيع والكتابة والمحررات الإلكترونية ومناط حجيتها في الإثبات وكافة الدفوع وأوجه الدفاع المتعلقة بها.

المستشار
أنور طلبه

الفهرس

الجزء الثانى

رابعا ـ القـــرائن	٥
تعريف القرينة :	٥
القـــرائن القانونية :	٦
قـرائـن قانونية قاطعة :	٦
قرائن قانونية غير قاطعة :	١٠
صور لقرائن قانونية :	١١
نقل المواد البترولية :	١١
سبب العقـــد :	١١
تظهير الورقة التجارية :	١٢
ترك الخصـــومة :	١٢
قرينة الصورة الرسمية للمحرر الرسمي :	١٣
قرينة المحرر الرسمي :	١٤
ستر التصرف لوصية قرينة المادة ٧١٩ مدني :	١٤
تصرف المورث لورثته أو لفروع أو زوج ورثته :	٢٦
التصرف المفقر :	٢٧
الملكية بالالتصاق :	٢٧
مسائل الايجـــار :	٢٩
مســـائل الوقف :	٣٠
تأمين المقاول علي عماله :	٣١

الحيازة : ٣٣
الحيازة في الرهن التجاري : ٣٣
بيع الوفاء : ٣٣
الحضور بناء على إعلان باطل : ٣٤
اتخاذ محل مختار : ٣٥
مسئولية الوكيل بالعمولة للنقل : ٣٦
قرينة الوفاء : ٣٦
العجز في العهدة : ٤٠
العجز في البضائع المفرغة من السفينة وتلفها : ٤٠
قرينة الانقطاع عن العمل : ٤٤
قرينة قوة الشيء المحكوم فيه : ٤٦
القرائن القضائية : ٤٦
قرينة ملكية الزوجة لمنقولات الزوجية : ٤٩
دلالة القرينة : ٥١
مسائل الإيجار : ٥٢
التحقيقات : ٥٦
الجنسية : ٥٧
الأحكام السابقة كقرينة قضائية : ٥٨
أقوال الشهود في قضية أخرى : ٦٠
أقوال الشهود أمام الخبير : ٦١
استخلاص الوكالة الضمنية : ٦٣

الوكالة بالعمولة : ٦٣
قرينة توقيع الشريك المتضامن باسمه: ٦٤
ملكية العلامة التجارية : ٦٤
سلطة محكمة الموضوع في استخلاص القرائن : ٦٥
وسائل لاستخلاص القرائن : ٧١
صور لقرائن مستنبطة : ٧٢
سلطة محكمة الموضوع في تقدير القرائن : ٧٨
القرائن الصحيحة المتساندة دليل مكتمل : ٨٥
أثر بطلان احدي القرائن المتساندة : ٩١
الشائبة التي تنال من القرينة القضائية : ٩٢
استناد الحكم الي القرائن وأدلة أخري : ٩٣
اكتفاء المحكمة بالقرائن أو غيرها : ٩٤
القرينة الفاسدة : ٩٥
عدم إلتزام المحكمة بمناقشة القرينة غير القانونية : ٩٥
مراقبة محكمة الاستئناف للقرائن : ٩٦
أخذ محكمة الاستئناف بالقرائن : ٩٧
ستر التصرف لوصية (كقرينة قضائية) : ٩٧
المحافظة علي أموال القصر : ٩٩
قرائن النسب : ٩٩
التمسك بالقرائن أمام محكمة النقض: ١٠١
القرائن في الشريعة الإسلامية : ١٠٢

القرائن في شرائع غير المسلمين : ١٠٢
نقض القرينة : ١٠٣
رقابة محكمة النقض : ١٠٤
خامسا : اليمين الحاسمة: ١٠٦
تعريف اليمين الحاسمة : ١٠٦
الأهلية اللازمة لتوجيه اليمن الحاسمة أو ردها : ١٠٦
شروط توجيه اليمين الحاسمة : ١٠٨
عدم جواز توجيه اليمين الحاسمة عن موضوع مقضي فيه نهائيا : ١١٩
اليمين الحاسمة في العقود التي تخلف أحد أركانها: ١٢٠
عدم توقيع «الحالف» علي محضر حلف اليمين : ١٢٠
اليمين الحاسمة واليمين المتممة : ١٢١
النيابة في اليمين الحاسمة: . ١٢١
الحلف حول توجيه اليمين الحاسمة علي سبيل الاحتياط : ١٢٢
توجيه اليمين الحاسمة علي سبيل الاحتياط : ١٢٢
عدم جواز توجيه اليمين الحاسمة علي سبيل الاحتياط : ١٢٥
نطاق اليمين الحاسمة : ١٢٨
إثبات الوصية بنكول الورثة عن اليمين : ١٣١
مفاد عدم الحلف أو المنازعة : ١٣٢
ندب محكمة اخري للاستحلاف : ١٣٧
الطعن في الحكم : ١٣٨
التمسك باليمين الحاسمة امام الاستئناف : ١٤٣

نطاق حجية اليمين الحاسمة : ١٤٥
العدول عن توجيه اليمين الحاسمة أو ردها : ١٤٩
توجيه اليمين الحاسمة في اية حالة كانت عليها الدعوي : ١٥٢
كذب اليمين الحاسمة : ١٥٢
الآثار المترتبة عل الحلف أو النكول : ١٥٣
تعديل صيغة اليمين الحاسمة : ١٥٤
اليمين المتممة ١٥٥
توجيه اليمين المتممة : ١٥٥
شروط توجيه اليمين المتممة : ١٥٧
مدي حجية اليمين المتممة : ١٦٠
يمين التقويم أو التقدير : ١٦٢
يمين الاستثياق (عدم العلم) : ١٦٢
أدلة الإثبات ١٦٣
تقديم الدليل : ١٦٣
دليل الإثبات لا يلزم أن يتضمنه المحرر المتنازع عليه: ١٦٦
استكمال الدليل : ١٦٦
القرينة المستمدة من حكم أو من دعوي أخري : ١٦٧
تقدير الدليل : ١٦٧
الدليل لا يحوز قوة الأمر المقضي : ١٧٩
رقابة محكمة النقض لتقدير الأدلة : ١٨٠

الباب الثاني ١٨٢
الادعاء بالتزوير : دعوي التزوير الفرعية ١٨٢
الفصل الأول : تقرير الادعاء بالتزوير ١٨٢
ماهية التزوير في الأوراق العرفية : ١٨٢
الطعن علي النسخة الكربونية للمحرر : ١٨٨
الطعن في الأوراق الرسمية: ١٨٩
الادعاء بتغيير القاضي أو عضو النيابة الحقيقة في حكم أو قرار: ١٩٣
سلطة المحكمة في استخلاص نطاق الطعن : ١٩٣
المضاهاة علي صورة شمسية ماخوذة من أصل : ١٩٤
لايجوز للمتعاقد في عقد صوري الطعن بتزويره : ١٩٤
الطعن بالإنكار والجهالة : ١٩٥
الادعاء بالتزوير مانع من الادعاء بالإنكار : ١٩٥
الطعن بالتزوير بعد الإخفاق في الإنكار أو الجهالة : ١٩٦
عبء الإثبات عند الدفع بالجهالة والإنكار ثم الادعاء بالتزوير: ١٩٧
الادعاء بالتزوير لايتطلب ترخيصا من المحكمة : ١٩٧
تقرير الادعاء بالتزوير شرط لتصدي المحكمة لموضوعه: ١٩٧
سلطة المحكمة عند التمسك بالمضاهاة والتحقيق : ٢٠٢
تصدي المحكمة للادعاء بالتزوير دون تحقيق أو ندب خبير: ٢٠٢
نطاق تقرير الادعاء بالتزوير : ٢٠٣
نطاق توافر الإنكار بعدم اتخاذ إجراءات الطعن بالتزوير: ٢٠٨
التمسك بالتزوير يجب أن يكون أمام محكمة الموضوع: ٢١٠

طلب إعادة الدعوي للمرافعة للتقرير بالتزوير: ٢١٠
التزوير بمحاضر الاستئناف سبب للالتماس وليس النقض: ٢١١
الفصل الثاني ٢١٣
مذكرة شواهد التزوير ٢١٣
مذكرة شواهد التزوير: ٢١٣
تضمين تقرير الطعن شواهد التزوير: ٢١٦
مناط الحكم بالغرامة في الادعاء بالتزوير: ٢١٧
حق المحكمة في القضاء بالتزوير علي غير شواهده أو عند عجز مدعيه عن إثباته: ٢٢٣
الحكم بقبول بعض شواهد التزوير ٢٢٧
عبء إثبات التزوير: ٢٢٨
الإقرار الصريح أو الضمني بصحة المحرر: ٢٣٢
سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة التزوير: ٢٣٢
الإغفال الذي يؤدي الي سقوط الأدعاء: ٢٤٥
الفصل الثالث ٢٤٦
قبول الادعاء بالتزوير ٢٤٦
يجب أن يكون الادعاء بالتزوير منتجا في الدعوي: ٢٤٦
أثر الطعن بالتزوير علي الدعوي الجنائية: ٢٥٢
الفصل الرابع
تحقيق التزوير ٢٥٥
المطلب الأول ٢٥٥
تصدي المحكمة للادعاء بالتزوير دون تحقيق أو ندب خبير ٢٥٥

للمحكمة القضاء برد وبطلان المحرر من تلقاء نفسها : ٢٦٤
إحالة الادعاء بالتزوير تبعا لإحالة الدعوي الأصلية : ٢٦٧
المطلب الثاني ٢٦٩
التحقيق بالبينة والقرائن ٢٦٩
التحقيق بالبينة والقرائن : ٢٦٩
المطلب الثالث ٢٧٤
التحقيق بإجراء المضاهاة ٢٧٤
التحقيق بإجراء المضاهاة : ٢٧٤
لا يشترط حضور الخبير الاستكتاب: ٢٨٧
الأوراق التي تصلح للمضاهاة: ٢٨٧
حق المحكمة في إجراء المضاهاة بنفسها : ٢٨٩
وقف التنفيذ بصدور حكم التحقيق: ٢٩١
الفصل الخامس ٢٩٤
الحكم في الادعاء بالتزوير ٢٩٤
عدم جواز الحكم بتزوير الورقة وفي الموضوع معا : ٢٩٤
حجية الحكم في الادعاء بالتزوير ونطاقه : ٣٠٢
حجية الحكم الجنائي في الادعاء بالتزوير : ٣٠٨
الطعن في حكم الادعاء بالتزوير: ٣٠٨
الحكم برد وبطلان السند لا ينصرف لبطلان التصرف : ٣١٥
لا يلزم التصدي لطريقة التزوير وشخص مرتكبه : ٣١٧
الإمتناع عن تسليم المحرر المطعون فيه : ٣١٧

بطلان الحكم برد وبطلان السند لعدم اطلاع المحكمة عليه : ٣٢٠
اطلاع المحكمة علي السند في غيبة الخصوم : ٣٢٥
تصدي محكمة الإفلاس للادعاء بالتزوير أو الإنكار : ٣٢٦
مدي تصدي محكمة الاستئناف للادعاء بالتزوير : ٣٢٦
الطعن بالتزوير أمام محكمة النقض: ٣٣٢
أثر نقض الحكم في دعوي التزوير : ٣٣٧
الفصل السادس ٣٣٨
دعوي التزوير الأصلية ٣٣٨
أحكام دعوي التزوير الأصلية: ٣٣٨
الدعوي المستعجلة لا تحول دون رفع دعوي التزوير الأصلية : ٣٥٠
ضم دعوي التزوير الأصلية لدعوي صحة العقد محل الادعاء : ٣٥٢
حالات تدخل النيابة في دعوي التزوير الأصلية : ٣٥٣
الفصل السابع ٣٥٤
تقدير قيمة دعوي التزوير ٣٥٤
تقدير قيمة دعوي التزوير الفرعية : ٣٥٤
تقدير قيمة دعوي صحة التوقيع والتزوير الأصلية : ٣٥٧
الفصل الثامن ٣٥٩
الاعتراف بالختم مع إنكار التوقيع به ٣٥٩
إنكار التوقيع والدفع بالجهالة ٣٦٢
تزوير بصمة الختم : ٣٦٢

الفصل التاسع ٣٦٣
الحكم بسقوط دعوي التزوير ٣٦٣
الفصل العاشر ٣٦٤
التنازل عن التمسك بالورقة وانهاء الإجراءات ٣٦٤
إنهاء إجراءات الادعاء بالتزوير : ٣٦٤
مناط عدم قابلية المحرر للتجزئة : ٣٦٨
الفصل الحادي عشر ٣٧٠
دعوي صحة التوقيع ٣٧٠
دعوي صحة التوقيع: ٣٧٠
الاختصاص بدعوى صحة التوقيع: ٣٧٧
دعوي صحة التعاقد ودعوي صحة التوقيع : ٣٧٧
صحة التوقيع بعد بطلان البيع : ٣٧٩
بصمة الإصبع : ٣٧٩
عدم إنقسام دعوي صحة التوقيع : ٣٧٩
إثبات البيع المقضي برد وبطلان سند إثباته : ٣٨٠
تقدير قيمة دعوي صحة التوقيع : ٣٨١
الباب الثالث ٣٨٢
خبرة ٣٨٢
الخبراء أمام القضاء : ٣٨٢
طلب ندب خبير : ٣٨٤
طلب ندب خبير آخر : ٣٨٨

طلب ندب خبير استشاري : ٣٩١

ندب خبير مرجح : ٣٩١

ندب ثلاثة خبراء : ٣٩١

الخبرة في المعاملات الإلكترونية: ٣٩٣

أداة تعيين الخبير وإبداله : ٣٩٣

الحكم الصادر بندب الخبير : ٣٩٥

عدم إلتزام المحكمة بحكم الخبير : ٣٩٧

بطلان قرار الشطب : ٣٩٧

نطاق تصدي المحكمة للمسائل الفنية : ٣٩٨

طلب اعادة المأمورية للخبير أو مناقشته : ٤٠٣

ليس لمكتب الخبراء ندب غيره : ٤٠٤

أمانة الخبير : ٤٠٥

الخصم الملزم بإيداع أمانة الخبير : ٤٠٨

التظلم من تقدير اتعاب الخبير : ٤١٠

دعوة الخبير للخصوم : ٤١٤

خبير المضاهاة غير ملزم بدعوة الخصوم : ٤٢٥

حالات بطلان التقرير : ٤٢٥

عدم إلتزام الخبير بنهج معين في مباشرة المأمورية : ٤٢٥

أوجه الدفاع المبداة أمام الخبير : ٤٢٩

لا شأن للخبير بالمسائل القانونية أو تقدير أقوال الشهود : ٤٢٩

لا يجوز للخبير التصدي لاستحقاق التعويض : ٤٣٣

اخطار الخصوم بإيداع الخبير لتقريره : ٤٣٤
الاعتراض علي تقرير الخبير : ٤٣٨
تكفل التقرير بالرد علي الاعتراضات : ٤٤٠
انتهاء الخبير لنتيجة لا تؤدي اليها اسباب تقريره : ٤٤٠
استناد المحكمة لتقرير باطل : ٤٤٣
الأخذ بتقرير في دعوي أخري : ٤٤٣
الأخذ بتقرير الخبير الاستشاري دون خبير الدعوي : ٤٤٤
أخذ المحكمة بالتقرير الذي طرحته: ٤٤٥
تعدد تقارير الخبراء : ٤٤٥
تقدير تقرير الخبير : ٤٤٨
ادخال خصم بعد إيداع التقرير : ٤٥٦
حكم ندب الخبير غير منه للخصومة : ٤٥٦
رد الخبير : ٤٥٦
الخطأ المادي في تقرير الخبير : ٤٥٩
مناط الأخذ بالتحقيق الذي أجراه الخبير : ٤٥٩
أوامر تقدير أتعاب الخبير ومصروفاته كسندات تنفيذية: ٤٦١
الباب الرابع ٤٦٣
حجية الأمر المقضي ٤٦٣
الحجية والدفع بعدم جواز نظر الدعوى: ٤٦٣
الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها : ٤٦٣
حجية الأمر المقضي : ٤٦٥

قوة الأمر المقضي : ٤٦٩
حجية الأمر المقضي وقوة الأمر المقضي : ٤٧٢
قوة الأمر المقضي وقابلية الحكم للطعن فيه بالنقض : ٤٧٣
إثبات الدفع: ٤٧٤
الحكم في الدفع: ٤٧٧
شروط التمسك بعدم جواز نظر الدعوى ٤٧٩
الشرط الأول: حكم سابق حائز قوة الأمر المقضي ٤٧٩
يجب أن يكون الحكم قطعيًا صادرا في حدود الولاية : ٤٧٩
حجية شق الحكم الذي لم يطعن فيه : ٤٨٥
تقيد محكمة النقض بالحكم البات الصادر بين نفس الخصوم: ٤٨٧
أجزاء الحكم التي تثبت لها الحجية: ٤٨٩
ما لم يفصل فيه الحكم لا يحوز الحجية : ٤٩٧
عدم ارتباط حجية منطوق الحكم بأسبابه : ٥٠١
تصدي الحكم السابق لمسالة اساسية مشتركة : ٥٠١
حجية الحكم في حالة ضم دعويين : ٥١١
عدم امتداد الحجية للطلب الأحتياطي : ٥١٢
الحجية الوقتية للحكم برفض الدعوي بحالتها : ٥١٣
الحجية الوقتية للأحكام الصادرة في دعاوي الحيازة : ٥٢٢
حجية حكم القسمة : ٥٢٤
نطاق حجية الحكم الصادر بالربع : ٥٢٧
عدم حجية الأحكام بالتصديق علي الصلح : ٥٣٠

الحجية المطلقة للأحكام المنشئة لحالة مدنية دون المقررة لها : ٥٣٢
الحجية الوقتية للأحكام المستعجلة : ٥٣٣
لا حجية للحكم المستعجل في دعوي الريع : ٥٣٩
حجية الحكم في حالة تعليقه علي شرط : ٥٤٠
لا ينال من حجية الحكم الاتفاق علي مخالفته : ٥٤٠
حجية حكم الفسخ بالنسبة لدعوي صحة التعاقد : ٥٤١
مناط انتفاء حجية حكم صحة التعاقد بالنسبة لطلب صورية العقد : ٥٤١
زوال حجية الحكم اللاحق لتسجيل دعوي صحة التعاقد : ٥٤٢
التصريح بايداع باقي الثمن خزينة المحكمة : ٥٤٣
حجية حكم الفسخ بالنسبة لدعوي التعويض : ٥٤٣
حجية الحكم في دعوي صحة التوقيع : ٥٤٣
انعدام حجية الحكم اللاحق للحكم النهائي : ٥٤٤
حجية الأحكام في مسائل الأحوال الشخصية : ٥٤٧
حجية أمر الاداء : ٥٥٢
أوامر وقرارات لاحجية لها : ٥٥٥
نطاق حجية الأمر بألا وجه : ٥٥٨
الشرط الثاني: وحدة الموضوع والخصوم ٥٥٩
أولا : وحدة الموضوع : ٥٥٩
اختلاف الموضوع بتغير ظروف الدعويين : ٥٦٩
ثانيا : وحدة الخصوم : ٥٦٩
تعدي حجية الحكم للدائن : ٥٨٠

تعدي حجية الحكم للمشتري : ٥٨٣
مناط عدم الاحتجاج علي المشتري قبل تسجيل عقده : ٥٩٠
عدم تعدي الحجية للمشتري الذي يطعن بصورية عقد أخر : ٥٩١
تمثيل المورث لورثته : ٥٩٣
تمثيل الوارث لباقي الورثة : ٥٩٤
عدم تعدي حجية الحكم من الخلف الي السلف : ٥٩٥
الشرط الثالث: وحدة السبب ٥٩٧
سبب الدعوي : ٥٩٧
حجية الحكم الجنائي ٦٠٠
شروط حجية الحكم الجنائي ٦٠٠
الشرط الأول: سبق صدور حكم جنائي بات ٦٠٠
بيتوتة الحكم الجنائي: ٦٠٠
إثبات صدور الحكم الجنائي البات : ٦٠٢
البيتوته في حالة صدور حكم غيابي : ٦٠٥
الدليل علي إعلان الحكم الجنائي الغيابي أو الحضوري الإعتباري : ٦١٢
حق المضرور في إعلان الحكم الجنائي الغيابي ولو لم يتضمن قضاء بالتعويض : ٦١٤
إعلان الأحكام الصادرة من القضاء العسكري : ٦١٦
صيرورة الأحكام الصادرة من القضاء العسكري باتة : ٦١٧
التمسك بعدم إعلان الحكم الغيابي : ٦١٨
إعتبار الحكم حضوريا بالنسبة للمدعي بالحق المدني : ٦١٩

رفع التلازم بين القضاء بالإدانة غيابيا والتعويض المؤقت : ٦١٩
حجية حكم التعويض المؤقت برفض التعويض عن الضرر الأدبي : ٦٢٢
الحكم الصادر في المعارضة : ٦٢٣
الادعاء المدني أثناء نظر المعارضة : ٦٢٤
اعتبار الحكم الحضوري الإعتباري حكما غيابيا : ٦٢٤
حق المضرور في إعلان الحكم الجنائي الغيابي المتضمن قضاء بالتعويض: ٦٢٦
طبيعة الحكم الجنائي في حالة الحضور بتوكيل : ٦٢٩
تقيد القاضي المدني بالحكم الجنائي البات: ٦٣٥
شروط تقيد القاضي المدني بالحكم الجنائي: ٦٤٠
أولاً: أن يوجد حكم جنائي بات: ٦٤٠
عدم تقيد القاضي الجنائي بالحكم المدني: ٦٤٨
التزام القاضي المدني بحجية حكم مدني سابق ولو صدر بعده حكم جنائي مخالف: ٦٥٠
تقيد القاضي المدني ولو كان خطأ المضرور هو المنتج: ٦٥١
امتداد الحكم الصادر في جريمة إصابة إلى إتلاف المنقول: ٦٥٢
تقيد القاضي المدني في حالة صدور حكمين متناقضين: ٦٥٣
عدم تقيد القاضي المدني بالحكم الجنائي بعدم القبول: ٦٥٥
عدم تقيد القاضي المدني بالقرارات والأوامر الصادرة من النيابة: ٦٥٦
مناط تقيد القاضي المدني بالأوامر الجنائية: ٦٥٧
الوقف التعليقي علي صدور حكم جنائي بات : ٦٦١
الحجية في حالة صدور حكمين جنائيين متناقضين: ٦٦٦

حجية الحكم الصادر بالتعويض المؤقت: ٦٦٨
إثبات صدور الحكم الجنائي البات: ٦٧٠
انتفاء حجية حكم صحة التعاقد أمام القاضي الجنائي: ٦٧١
انتفاء حجية الأوامر الجنائية أمام القضاء المدني: ٦٧٢
وحدة المسألة الأساسية المشتركة ٦٧٣
المسألة الأساسية في الدعويين: ٦٧٣
الحجية ودلالة الحكم الجنائي: ٦٨١
إنتفاء الحجية عن أسباب الحكم الجنائي الزائدة: ٦٨٩
الحجية بين الخطأ واجب الإثبات والخطأ المفترض: ٦٩٢
تقيد القاضي المدني بالحكم النهائي: ٦٩٤
مناط انتفاء حجية الحكم الجنائي في جريمة الشيك: ٦٩٦
عدم قبول الادعاء المدني لرفعه بعد الميعاد: ٦٩٧
لاحجية للحكم الجنائي بعدم الاختصاص المحلي: ٦٩٧
قصر الحجية علي الحكم الجنائي السابق: ٦٩٨
الشرط الثاني - وحدة الخصوم ٦٩٩
وحدة الخصوم مناط حجية الحكم الجنائي: ٦٩٩